استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية

أ/تيغيلت فرحات سميرة

جامعة الجزائر 3

الملخص:

تعتبر التربية وتعلم المواطنة بمثابة مدخل من مداخل التفكير في الإعداد إلى مجتمع الحداثة، ذلك عن طريق الاستعانة بما توفره آليات التربية ومؤسساتها من وسائل مساعدة في عملية توسيع وتطوير قيم الحداثة في المجتمعات العربية.

أصبح الفرد المؤشر، الذي يقاس به مدى تقدم المجتمعات وتحقيق تنمية سياسية، لذلك تولي الدول أهمية كبيرة لإعداد الفرد، التلميذ من خلال المدرسة، حيث يعتبر هذا الأخير مواطن الغد.

ومن متطلبات الدولة وحاجات المجتمع، تحقيق توازن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الأفراد والمجتمع السياسي، وأن تكون علاقة تعاون وليست علاقة عدائية، فتتبنى الدولة استيراتيجية توطين مشروع المواطنة ومجتمع المواطنين أين تغرس في التلميذ، الفرد قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية وتحضره للتعامل بطريقة سلمية مع مؤسسات الدولة.

RESUME :

L'objectif de cet étude intitulée stratégie de l'état adoptée pour transmettre les valeurs de la citoyenneté à travers les programmes scolaires.

La Citoyenneté en tant que concept moderne; est un produit de la modernité qui se concrétise en une structure de l'Etat. qui signifie une convention signée d'une façon imaginaire entre l'individu et les mécanismes de prise de décision de la société.

Ce lien qui est créé dans l'état a joué un rôle important dans le processus de l'intégration national des individus et a maintenu la stabilité politique.

Et pour maintenir cette stabilité, l'état adopte une stratégie pour inculquer les valeurs de la citoyenneté dans la société à travers l'école.

مقدمة:

تعتبر المدرسة من أهم المؤسسات التربوية الموجودة في المجتمع، حيث تعنى بتنشئة الأفراد (اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا) وتنميتهم معرفيا. وهذا ما جعل الدولة في أي مجتمع تولي اهتماما خاصا بالمدرسة.

كما تحمل المدرسة رسالة ثلاثية الأبعاد، ثقافية واجتماعية واقتصادية، فهي الوسيلة لبلوغ الترقية الاجتماعية والاقتصادية بكل ما تحتاجه الدولة من يد عاملة مؤهلة وتكوين معرفي.

من الناحية السياسية، تعتبر المجال الحيوي الذي من خلاله تمرر قيم ومعايير المواطنة التي تترجم في البرامج المدرسية الرسمية، وهي نفس القيم آو المنظومة القيمية التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية والتطور وضمان الاستمرارية والاستقرار في المجتمع.

تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الدولة، ضمن أطر نظامية، ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة، ويتم ذلك بناء على معطيات الفكر العالمي، التي يروج لها في ساحاتنا الفكرية من خلال استراتيجية الدولة في إطار السياسة التعليمية المرسومة من طرف الدولة.

ربط المواطنة بالتربية، أي بعملية التنشئة المعرفية ما يجعلها موصولة بالمسارات الفاعلة في عملية البحث عن كيفيات توطين وترسيخ قيم المواطنة في المجتمع.

ومنه نطرح التساؤل على النحو الآتي: كيف تقوم الدولة بتمرير قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية؟

للإجابة عن هذا التساؤل سنركز على 3 نقاط أساسية:

تعريف الاستراتيجية:

كلمة استراتيجية، تشير إلى المجال العسكري، الحربي، إلى قائد الجيش الذي يقوم بإعداد وتنفيذ خطة حربية من أجل الانتصار على العدو.

أدخلت كلمة استراتيجية [1] في كل المجالات، بما فيها الإدارية، السياسية، صناعة القرار، ومفهوم استراتيجية الذي تبنيته في دراستي هذه، الاستراتيجية، تشير إلى أنجع كيفية لإنجاز ما، تطمح إليه الدولة على المدى الطويل، على أساس الاستمرارية في النشاطات لتحقيق حاجات الدولة وتلبية حاجات المواطنين في آن واحد.

وتوضع وتنفذ هذه الاستراتيجية ضمن سياسة الدولة المنتهجة، السياسة تفرض نفسها على الاستراتيجية من خلال ما يتم تحديده، من مبادئ وأهداف الواجب التقيد بها.

وعليه، مفهوم الاستيراتيجية الذي أتبناه في دراستي هذه، الاستراتيجية التي هي نمط من التفكير يجب بالرغم من تعقيده أن يكون بمثابة مرشد عملي لتحقيق الغايات السياسية على خير وجه في مجال السياسة التعليمية. السياسة التعليمية هي فرع من السياسة العامة للدولة وهي منبثقة منها، والسياسة التعليمية متكاملة مع بقية السياسات الفرعية للدولة لتحقيق التنمية.

والسياسة التعليمية شاملة لجميع المراحل التعليمية– الأطوار المدرسية– أن تكون قادرة على توجيه حاضر النظام التعليمي والاستشراف بمستقبله. وإعداد البرامج المدرسية هي مرحلة لتنفيذ السياسة التعليمية التي من خلالها تمرر المنظومة القيمية التي تبنتها الدولة وهي قيم المواطنة.

مـثلا: السياسـة المنتهجـة فـي الجزائـر حاليـا، فـي مجـال التعلـيم، تهـدف إلـى بنـاء مـواطن مشـبع بقـيم المواطنـة والثقافـة الديمقراطيـة، مشـارك فعـال فـي المجتمع على غرار السنوات السابقة خاصة مع أمرية أفريل 1976، الخاصة بالتعليم الأساسي، حيث كانت الدولـة تهدف إلـى تكوين تقنيين، فرد مؤهل للالتحاق بالحياة المهنية، وذلك استجابة لحاجة الدولة إلى يد عاملة مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي–سياسة التنمية.

تعريف المواطنة:

المواطنـة من المفاهيم الحديثة التي صاحبت قيام الدولـة القوميـة فـي أوروبـا، أصـلها قـديم، ظهـر عنـد اليونـان، حيث اعتبرت أثينا المهد التاريخي للمواطنة وذلك فـي القرنين الرابـع والخـامس قبل الميلاد، حيث ارتـبط مفهـوم المواطنـة بمفهـوم دولـة المدينـة. المواطنة أطلقت على مواطني أثينا–الذكور، الأحرار –لتمييزهم عـن الأجانـب، العبيـد والنسـاء. لكـن مـع عمليـة التحـديث السياسـي الـذي ولـد تـدريجيا فـي المجتمعات الغربية، التي فرضت المواطنة بوضوح بعد الثـورة الفرنسـية 1789، التـي أحـدثت قطيعـة مـع المفهوم الأثيني للمواطنة، وأكسبتها بعدا جديدا وفتحت لهـا الآفاق والسبل في تفعيل الحياة السياسية وقامت بتحويـل الأفـراد مـن رعايـا إلـى مـواطنين، يتمتعـون بحقوق فعلية.

تعـددت تعـاريف المواطنـة، مـن خـلال تعـدد الزوايـا المنظـور إليهـا، لكـن هنـاك تعريـف جـامع وشـامل للمواطنـة أنهـا تعـرف بالعلاقـة التـي تقـوم بـين الفـرد والدولـة، حيـث يقـدم الطـرف الأول– الفـرد–الـولاء والانتمـاء للدولـة، ويتـولى الطـرف الثـاني –الدولـة–الحقـوق والأمـن وحمايـة حقـوق الأفـراد علـى كـل المسـتويات السياسـية، الاقتصـادية، الاجتماعيـة، وأهـم مـا يميـز هـذه العلاقة هو المساواة أمام القانون.

كما تعرف المواطنة بالعضوية الكاملة في الدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة وبما يتضمنه من حقوق، واجبات وحريات المدنية التي يكتسبها الفرد قانونيا من خلال العضوية في الدولة.

المواطنـة هـي مصـدر الـروابط الاجتماعيـة القائمـة بين الفرد والدولـة، فيمكن لكل فرد/مواطن الممارسـة والتمتـع بكـل حريـة بحقوقـه وعليـه التـزام بواجباته تجاه الدولة.

وينتج عن هده العلاقة–المواطنة–، تعامل سلمي بين الأفراد ومؤسسات الدولة. وتكمن أهمية المواطنة، في أنها تنظم المجتمع، حيث تسمح بالتعامل بطريقة سلمية إزاء الأفراد وتنقص العنف فيه.

وتغـرس الشـعور بالانتمـاء لـدى الأفـراد، وانـدماجهم فيـه لكـي لا يحـس بـالاغتراب السياسـي أو التهمـيش فـي المجتمـع. وتـدفع الأفـراد إلـى الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني.

تعـرف أيضـا المواطنـة بصـفة المـواطن الـذي يتمتـع بـالحقوق ويلتـزم بالواجبـات التـي يفرضـها عليه انتماؤه إلى الوطن.

تهدف المواطنـة إلـى تقويـة الشـعور بانتمـاء الفـرد، المواطن بالدولـة التي ينتمي إليها أو يعيش في إطار إقليمها، وتحاول أن تخلق نوعا من الثقة في مؤسسات الدولـة، وتحقـق ولاء الفـرد للدولـة. وذلـك بغـرس قـيم المواطنة في أفرادها.

قيم المواطنة:

تتمثل قيم المواطنة في مجموعة من المعايير الخاصة ببنـاء المـواطن المشـبع بثقافـة مشـاركاتية، ديمقراطيـة

يساهم بطريقة فعالة في بناء مجتمعه، أو المجتمع الذي يقيم فيه لكي يمكنه الاندماج والتكيف معه.

1-قيمة المساواة:

تعد المساواة معيارا أساسيا، تتيح للفرد التمتع بنفس الحقوق والقيام بالواجبات، أي يجب أن يتمتع أفراد الدولة الواحدة بحقوق وواجبات متساوية أمام القانون والمساواة في حق التعليم، الحق في التقاضي، المعاملة المتساوية أمام القانون.

ومضمون المواطنة السعي إلى المساواة والمطالبة بالعدل للجميع. من يحمل جنسية الدولة من أجل الاندماج الوطني وبناء الدولة، باعتبارها مؤسسة مستقلة عن الحاكم.

2-قيمة المشاركة:

تعني القدرة على المشاركة في كل المجالات السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، تكون المشاركة الحقيقية لأفراد المجتمع في المشاركة في صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية من خلال الانتخابات، والمشاركة في الحياة العامة تعني إمكانية التفاعل في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية الاقتصادية.

تعد المشاركة جزءا لا يتجزأ من الثقافة الديمقراطية وقدرتها على تعزيز الوحدة الوطنية في اندماج فئات المجتمع كافة، تحت إطار واحد بغض النظر عن الانتماءات المختلفة.

3-قيم اجتماعية، كقيمة التسامح، واحترام الآخر في المعاملة، إلى جانب قيم التحضر والتمدن. وتقبل الآخر والعيش معه.

4-قيم الديمقراطية:

بالمفهوم الاجتماعي والسياسي، وأهم مبادئها، الحرية، المساواة، المسؤولية، المشاركة، الحقوق والواجبات.

3-البرامج المدرسية كآلية لتمرير قيم المواطنة:

تقوم المدرسة بوظيفة بيداغوجية وفي نفس الوقت تقوم بوظيفتها السياسية الناقلةL. Althusser[2] للمنظومة القيمية السائدة، لأنها حسب تعبير ل. ألتوسير –تعد المدرسة جهاز من الأجهزة الإيديولوجية للدولة، وهذه القيم والثقافة المنقولة من خلال المدرسة تقدم كمشروع، ومع مرور الوقت حسب –بيار بورديو– تأخذ شكل قولبة تدريجية، وبتلقين التلميذ– Habitus [3] استعدادات P.Bourdieu الفرد من خلال البرامج المدرسية–المواد التعليمية كمادة التاريخ، الجغرافيا، التربية المدنية –يتعلم التلميذ قواعد أخلاقية عن طريق قراءة الواقع. وهذا ما يسميه البريطانيون –المنهج الخفي–واستخدمه بورديو بمعنى –ثقافة المدرسة–بما تنطوي عليه من تفاعل مع ثقافة التلميذ.

تعتمد الدولة على أسلوب الإجماع، الذي تنتهجه من أجل غرس قيم المواطنة، لخلق نوع من الارتباط القيمي، المنظومة القيمية المتماشية مع استيراتيجية الدولة وأفراد المجتمع الواحد، بهدف ضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي. والابتعاد بقدر الإمكان عن وسائل الإكراه المادي.

وتعتبر المدرسة أحسن طريقة لنقل قيم المواطنة للمجتمع، لأنها تمس كل شرائح المجتمع الواحد، خاصة مع إجبارية ومجانية التعليم للجميع، وتتعامل مع الفرد منذ سنواته الأولى، فيتشكل ما يسمى – بالذات السياسية –وتعمل المدرسة باستمرارية وظيفتها على المدى البعيد من خلال البرامج المدرسية.

فما هو البرنامج المدرسي؟

تحرير وثيقة برنامج مدرسي يأخذ أهمية خاصة في جميع الدول، الغربية والعربية على حد السواء. وتعتبر عملية إعداد البرامج المدرسية جزءا من أهداف السياسات العامة للدولة، لذلك يجب أن تتماشى البرامج التعليمية مع حاجات النظام السياسي القائم، فمضمونها ما هو في الواقع إلا انعكاس للسياسة العامة التي تتبعها الدولة بهدف تحقيق أهدافها.

إعداد برنامج مدرسي ليس بعملية بيداغوجية تربوية محضة، فهو مسألة سياسية تربوية في آن واحد. لذلك تولى الدول عامة أهمية خاصة لإعداد البرامج التربوية، لما لها من دور أساسي في ضمان وحدة المجتمع واستقراره، حيث يقوم النظام التعليمي بالحفاظ على القيم والمعايير والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، كما يقوم بوظيفة التغيير ومواكبة المستجدات والتحولات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية... وحتى الثقافية الجارية في المجتمع.

حتى منتصف القرن العشرين كان مصطلح منهاج عند الأنجلوساكسون، المنهاج الدراسي لنظام تعليمي لمؤسسة مدرسية أو لمستوى أو تخصص استعمل كمفهوم مركزي في التعليم بهذه البلدان واهتموا بمجال البحث فيه.

بينما في الدول الفرانكفونية، كان مصطلح برنامج مدرسي هو المتداول في الساحة التربوية وهو عبارة عن لائحة المواد المراد تدريسها، تصاحبها تعليمات منهجية عند الاقتضاء، وإشارات حول الطرق والمقاربات التي يرى واضعوها أنها الأنجع للتدريس.

في القاموس الفرنسي لاروس، "يعرف البرنامج المدرسي بأنه جملة من المواد والمسائل التي يمكن أن يسأل عنها المترشحون لامتحان أو مسابقة أو التي يتعين تعلمها في قسم معين. "أما عند أ. م. نادو: "البرنامج المدرسي هو مجموع منظم من الأغراض والأهداف الخاصة والمحتويات المنظمة بكيفية مقطعية والوسائل التعليمية، نشاطات التعلم وأساليب التقييم لقياس مدى بلوغ الأهداف[4]".

البرنامج المدرسي، وثيقة بيداغوجية رسمية إجبارية تقدم مجموعا مهيكلا من الأهداف والمفاهيم للتعلم، أو النشاطات المتعلقة بالتعليم وهي صالحة لفترة زمنية محددة، أي قابلة للتعديل أو التغيير حسب مستجدات تحدث في المجتمع أو في العالم المحيط.

مثلا: تغيير في طبيعة النظام السياسي وتبني الجزائر للنهج الديمقراطي، المجسد في دستور فيفري 1989، اقتضى تكوين نموذج مواطن جزائري مشبع بقيم الديمقراطية وتم إدراج موضوع الديمقراطية، الانتخابات، التعددية الحزبية في البرنامج المدرسي لمادة التربية المدنية.

يتم إعداد برنامج مدرسي، باتباع نفس الخطوات والمراحل في جميع الدول، وذلك اعتمادا على مقاربة عالمية، منهجية تمثل القاعدة بالنسبة إلى دول العالم[5].

لكن الاختلاف يكمن في الجهة التي تعد البرامج المدرسية، هناك دول تحتكر عملية إعداد البرامج في المؤسسات العامة ومراكز البحث في التربية كالجزائر التي تحتكر العملية، والتنظير مركزي لا يخرج عن نطاق لجان تقنية وفنية على مستوى وزارة التربية الوطنية، التي ورثتها عن الإدارة الفرنسية.

لا يمكن تصور استراتيجية ناجحة دون وضع أهداف واضحة وشاملة، تعتمد على العقلانية في اختيار الوسائل التي تضمن مدى فعاليتها لتحقيق الأهداف.

تأخذ الاستراتيجية مسارا باتباع منهج علمي من خلال تحليل الحاجات والعوامل المحيطة بالمجتمع، بعد تحديد الأهداف، وتصميم برنامج وتوضيح الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال المراحل التالية:

1-تحديد الأهداف والقيم التي تريد غرسها وتصميم برنامج

2-تحليل الحاجات والوضع العام والاحتياجات المستقبلية للمجتمع

3-تعبئة الموارد المالية، البشرية والمادية المتوفرة حاضرا ومستقبلا

4-التقويم والمراجعة

5-النتائج وتحقيق الأهداف واستغلال الموارد أو نضع استراتيجية للتغيير.

1-تحديد الأهداف والقيم التي تريد غرسها وتصميم برنامج:

مرحلة صياغة الأهداف البيداغوجية، التي تجعل العملية التربوية أكثر فعالية وموضوعية لأنها تمكن من تشخيص ما ينبغي اكتسابه بعد نهاية التكوين، فتوفر الأهداف ومقاييس للتقييم، فإن لم تكن الأهداف مضبوطة جيدا، لا يمكن الحصول على تقييم صحيح.

فغاية النظام التربوي على المستوى السياسي يتماشى مع التوجهات العامة للدولة وهو موجه للمجتمع، يحتوي على قيم ومعايير، وثقافة لصياغة البيانات العامة.

والأهداف العامة للنظام التعليمي، تكون معرفة لدى البيداغوجيين، سيكولوجيين، وواضعي البرامج ويجب أن يحترم ثلاثة ميادين للنمو، وهي الميدان المعرفي، الوجداني، الحركي.

تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة في أي مجتمع، وهذه الأخيرة هي التي تحدد فيها إطارها والأهداف التربوية ودراسة واعية للوضع-الحاجات التعليمية-.

2-تحليل حاجات المجتمع-الحاجات التعليمية-:

يبنى كل برنامج مدرسي على عملية جوهرية يتحتم القيام بها، تحليل حاجات الجمهور المستهدف، أي الذي أعد البرنامج من أجله، وذلك قصد التوصل إلى تحديد الأهداف العامة والخاصة للبرنامج بحيث تكون متوافقة مع الغايات التربوية المسطرة من طرف الدولة.

وأن يكون المحتوى قريبا من الواقع المعيش للتلميذ لضمان إدماج المدرسة في المجتمع.

ا. دوركايم[6]، يؤكد على إبراز فكرة عدم وجود نمط تعليمي وحيد ونموذجي لكل الناس، حيث اعتبر أن اختلاف الحاجات من مجتمع إلى آخر يلعب دورا في تشكيل محتوى البرامج المدرسية. إضافة إلى أن الحاجات تتغير، لذلك فالظاهرة التعليمية تتصف بالحركية.

تعرف الحاجة إلى التعلم، "أنها النقائص أو الفوارق الموجودة بين ما هو كائن وما هو مستحب التي يمكن تداركها بتكوين ملائم".

أما ميشال بلود، فيعرف "الحاجة بأنها الفارق بين حالة ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويمكن سد هذا الفارق بوضع برامج تكوينية "[7].

3-تشخيص الموارد:

في إطار الاستراتيجية يتم توضيح الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف، وهو إعداد البرنامج المدرسي الذي يندرج في إطار سياق اقتصادي، ولإنجازه من الضروري استثمار موارد مالية،

الميزانية المخصصة، استهلاك الوقت، إيجاد موارد بشرية من أساتذة، مفتشين، مستشارين تربويين، أخصائيين، تقنيين... أما الموارد المادية فهي اللوازم البيداغوجية، التجهيزات، الضغوط التي قد تكون مادية، بشرية، مكانية، زمنية.

4-التقييم، التقويم:

بعد تحديد الأهداف وحاجات المجتمع والموارد المتاحة، وإعداد محتوى البرنامج المدرسي، ننتقل إلى مرحلة أساسية وهي التقييم، لكي يتسم البرنامج المدرسي بنوع من الموضوعية العلمية، وهل يعكس قيم النظام السياسي القائم، ويتماشى مع السياسة العامة للدولة؟

وعملية تقييم البرامج المدرسية، تأخذ محطات أساسية متمثلة أولا في التقييم القبلي، ثانيا، التقييم الخلالي أو الملازم، ثالثا، التقييم البعدي.

أولا: التقييم القبلي:

أي التقييم قبل تطبيق البرنامج، فهو تقييم يسمح بتعديل بعض النقاط في البرنامج قبل دخوله حيز التطبيق. ويسمى البرنامج في هذه المرحلة بالبرنامج الأولي، ويتم التقييم اعتمادا على تحليل السياق أي البيئة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، حتى الجغرافية التي ينشأ فيها البرنامج.

وتحليل المدخلات المتمثلة في كل من الموارد البشرية والمادية التي تستثمر لإقامة البرنامج ويقوم بهذا التقييم القبلي خبراء، ولهذا التقييم وظيفة تنبؤية.

ثانيا: التقييم الخلالي:

التقييم أثناء تطبيق البرنامج، مرحلة تجريبية- ووظيفته تتمثل في جعل البرنامج يسير وفق ما يجب أن يكون عليه، ويسمى في هذه المرحلة برنامج حيز التطبيق، ويتم تقييمه اعتمادا على ملاحظة نسق البرنامج، مجريات سيره أي سلسلة العمليات، والإجراءات التي تؤدي إلى بلوغ الأهداف السياسية.

ويقوم بهذا التقييم الخلالي فريق مكون من خبراء من الميدان التعليمي، ووظيفة هذا التقييم هي المراقبة الداخلية بهدف تصحيح البرنامج.

ثالثا: التقييم البعدي:

التقييم بعد تطبيق البرنامج -تجريبه في إحدى المؤسسات التعليمية، لكن قبل تعميمه، ويسمى هنا بالبرنامج المحقق، وهنا يتم الحكم على نجاعة البرنامج وفعاليته قصد تعميمه واتباعه أو تعديله أو إلغائه نهائيا.

ويعتمد في التقييم البعدي على كل من الملاحظة، التحليل النسقي، البيئة، المخرجات آي نتائج المردود المدرسي ومفعول البرنامج، هل حقق الأهداف المحددة مسبقا في إطار استراتيجية الدولة المتبناة، ليتم تحرير التقرير النهائي من طرف فريق من الخبراء ومؤسسات التقييم، كمعاهد البحث في التربية-من يقيم ليس من يعد البرنامج-.

بعد كتابة التقرير النهائي حول البرنامج يقدم التقرير كاملا إلى الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم، أين سيتم اتخاذ القرار بناء على نتائج التقييم والتوصيات بالنسبة إلى صانعي القرار، التي تكون بمثابة مؤشرات تسمح لهم باتخاذ القرار الصحيح على مستوى الوزارة.

هنا هل يعكس البرنامج المدرسي أهداف الدولة المتبناة في مجال التعليم، وتبني منظومة قيمية تتماشى مع حاجات النظام السياسي القائم، ثم يقدم في إطار برنامج الحكومة، أمام البرلمان ليتم المصادقة عليه، سواء بالإجماع على تطبيقه، تعديله، أم إلغائه.

الهدف النهائي من التقييم، هو فحص درجة التطابق بين حاجات المجتمع والمعلومات ومحتوى المقاييس الملائمة للأهداف المسطرة في إطار السياسة العامة للدولة.

عملية تنصيب برنامج مدرسي هي عملية سياسية، لأن قرار المصادقة على البرنامج المدرسي هو قرار سياسي بالدرجة الأولى، رغم أنه خلال مراحل إعداده وتقييمه تراعى فيه الجوانب البيداغوجية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجغرافية، جوانب العملية التربوية. لذلك عملية الإعداد حكر للدولة.

نجد م. د. قرو، في كتابه[8] الذي يتحدث فيه عن المدرسة كواقع سياسي، لا يقصد المدرسة العمومية فقط، دون المدارس الخاصة، التعليم الخاص خاضع لنفس المعايير المحددة للتعليم العام مع التمتع بالاستقلالية النسبية في منهجية التدريس، وفي الأدوات البيداغوجية المستعملة –الوسائل الديداكتيكية–.

إذا أردنا أن نقارن سياسة احتكار البرامج المدرسية بين بعض الدول، كبريطانيا، مثلا أين نجد أن الصلاحيات الموسعة لرؤساء المؤسسات التعليمية تسمح لهم بحد من التوحيد التي تضعه هيئة ممولة من طرف الدولة. وصرح جون بيار رافاراه في مقال، في جريدة "لوموند" بما يلي: "بعد تحقيق الاتحاد الأوروبي في إطار التجمعات الإقليمية وتكوين أفراد لمواجهة العولمة والقوى السائدة في العالم لا يجب خلق هوة بين الدولة –الجمهورية–والمدرسة. "[9]

وحتى بالنسب إلى الدول المغاربية، منها الجزائر، تبقى الدولة محتكرة لإنتاج البرامج المدرسية بهدف تمرير قيم النظام السياسي القائم المتماشية مع حاجات المجتمع لضمان الوحدة والاستقرار.

وفي إنجلترا التي تتبنى مشروع التربية المواطنة للنشء، حيث تقدم برامج متخصصة للتربية المواطنة، وكذلك في كندا وأمريكا أين تهتم ببرامج التربية للمواطنة للمهاجرين الجدد وتعريفهم بحقوق المواطنة وواجباتهم من خلال دورات تدريبية، تكوينية خاصة بالمواطنة لتحسين أوضاع المجتمع.

وفي دراسة مقارنة قام بها حسن رمعون[10]، حول تعليم المواطنة في كل من الجزائر وتونس والمغرب من خلال البرامج المدرسية، واختار برنامج كتاب التربية المدنية–الجزائر، تونس–وبرنامج التربية والمواطنة –في المغرب–.

أين يبين فيه دور الدولة بتمرير قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية، خلال الأطوار الثلاثة، حيث إن إدراج مقياس التربية المدنية أو تربية المواطنة هي الخطوة الأولى التي يتعلم ويتدرب فيه التلميذ– من 6 سنوات إلى 15سنة– الذي هو مواطن الغد، ممارسة المواطنة، أو ما يسميه البريطانيون " Civic training" ، بإدراج مواضيع ومحاور مثلا: الحقوق والواجبات، الديمقراطية ومقتضياتها كالحوار، التسامح، والمسؤولية، الدولة ومؤسساتها، الإدارة، المرافق العمومية، الحياة الجماعية والتضامن– قيم اجتماعية–، التمثيل والهوية، البيئة، الأمن والسلام في العالم.

إدراج هذه المواضيع التي تحمل قيم المواطنة في البرامج المدرسية، حتمية واستجابة لحاجات المجتمع والمتطلبات الدولية والاتفاقيات الدولية المتبناة، المفروض احترامها من قبل وكالات هيئة الأمم المتحدة.

استراتيجية الدولة في تبني قيم المواطنة من خلال البرامج المدرسية، قصد إعداد أفراد مشبعين بقيم المواطنة والتحضر وسلوكات مدنية، التسامح والاحترام ولضمان

تكوين الذات السياسية وتوجهات الأفراد بالتعامل السلمي والإيجابي مع مؤسسات الدولة، وحب الوطن التي تتبلور منذ السنوات الأولى لدى الفرد، ويعاد إنتاجها في المجتمع بهدف تحقيق الاستقرار.

المراجع:

1-باللغة العربية:

حسين علاوي خليفة، النظرية الاستراتيجية المعاصرة. بغداد: دار الحكمة، 2013-

-حسين حسن موسى، منامج البحث في المواطنة وقيم المجتمع. القامرة، 2012. 2

-كردي علي محمد إبراهيم، "المفهوم العسكري للاستراتيجية والتطور التاريخي"، الاستراتيجية. العدد84، 30 نوفمبر 2011.

-شريفي ياسين، التخطيط الاستراتيجي المدرسي في ظل قانون المدارس الخاصة 2003-2008-دراسة حالة المدرسة العلمية الجديدة الخاصة-الجزائر، 2014.

-طارق عبد الرؤوف عامر، المواطنة والتربية الوطنية-اتجاهات عالمية وعربية-، ط1، القاهرة، 2012.

2-باللغة الأجنبية:

-Fitouri Chadly,Bicultualisme,Bilinguisme & Education. Paris,1983.

-GRAU Marie Danielle,L'école Réalité Politique. Paris.

-Lahay Louis,Le Rôle de l'éducation dans le Développement.

-Nadeau André Mare,L'Evaluation des Programmes Scolaires-Théorie & Pratique. I. N. R. E. ,1998.

- PLOUDRE Michel,Formation a une Méthodologie d'évaluation et d'élaboration de Programme. Montreal,2012.

- Remaoun Hassan,Le Message de la citoyenneté travers l'école. CRASC. 2012.

-Schnapper Dominique,Qu'est ce que la citoyenneté ? Paris,2000.

-Seguin Roger,L'élaboration & mise en œuvre des Programmes scolaire –guide méthodologique.,UNESCO.

الهوامش:

(1) علي محمد إبراهيم الكردي، المفهوم العسكري **للاستراتيجية والتطور التاريخي، الاستراتيجية. العدد 30، نوفمبر 2011.**

(2) Louis Althusser,**" Idéologie & Appareil Idéologique D État",L a Pensée,** N°151,juin 1970,p3-p37.

(3) Pierre Bourdieu&J. C. Passeron **،La Reproduction. Paris** ،1970 ،P. 233.

(4) André Mare Nadeau,**L'Evaluation des Programmes Scolaires-Théorie & Pratique. I. N. R. E. ,1998.**

(5) Roger Seguin,**L'élaboration & mise en œuvre des Programmes scolaire –guide méthodologique. ,** UNESCO.

-مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر. ص 86. (6)

(7) Michel Ploudre,**Formation a une Méthodologie d'évaluation et d'élaboration de Programme. Montreal,** 2012 .

(8) Marie Danielle Grau,**L'école Réalité Politique,** p25

(9) Jean Pierre Raffarin,**Le Monde. 2002.**

(10) Hassan Remaoun,**Le Message de la citoyenneté travers l'école. CRASC. 2012,** P. 229-p. 260 .